التكنوقراط السوريون
SYRIAN TECHNOCRATS

اتفاقية عدم الإفصاح والمحافظة على السرية

تحررت هذه الاتفاقية بتاريخ / / 2025 بين:

الطرف الأول (المفصح) منظمة التكنوقراط السوريين (STO)

الطرف الثاني (المتلقي): السيد/ة .....

البريد الإلكتروني: .....

رقم الهاتف: .....

تمهيد:

يعتزم الطرفان بحث إمكانية التعاون، وقد يتطلب ذلك إفصاح الطرف المفصح عن معلومات سرية، ويوافق الطرفان على حمايتها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

1. الغرض:
تحديد إطار قانوني لحماية المعلومات السرية المقدمة للطرف المتلقي خلال فترة استكشاف علاقة العمل أو التعاون المحتملة.

2. تعريف المعلومات السرية:
كل المعلومات غير المتاحة للعموم أو المملوكة للطرف المفصح والمصنفة أو المفهومة كسرية، بما فيها: المستندات، العروض، البيانات التجارية والمالية والتقنية، الخطط والمشاريع، أسماء الأعضاء والشركاء، وأي معلومات يحددها الطرف المفصح.
لا تشمل: المعلومات العامة، المعروفة مسبقاً، المطورة بشكل مستقل، أو المستلمة قانونياً من طرف ثالث.
البيانات الشخصية تخضع لقانون حماية البيانات الشخصية السوري رقم 12 لعام 2024.

3. التزامات الطرف المتلقي:
- استخدام المعلومات فقط لتحقيق الغرض المحدد.
- عدم الإفصاح للغير دون موافقة كتابية مسبقة.
- عدم نسخ أو استنساخ المعلومات إلا للضرورة.
- الإبلاغ فوراً عن أي خرق أو إفصاح غير مصرح به.

4. الاستثناءات:
الإفصاح إذا كان قانونياً أو قضائياً، مع إخطار الطرف المفصح قبل 5 أيام عمل، وبالحد الأدنى المطلوب.

5. مدة الاتفاقية وإعادة المعلومات:
- سارية طوال العلاقة ولمدة سنتين بعد انتهائها.
- عند الانتهاء أو الطلب الكتابي، يجب إعادة أو إتلاف جميع المعلومات خلال 15 يوماً، مع استثناء النسخ المطلوبة قانونياً.

6. حقوق الملكية:
لا تمنح الاتفاقية أي حقوق ملكية فكرية للطرف المتلقي، وتبقى ملكية المعلومات للطرف المفصح.

7. عدم الإغراء أو تضارب المصالح:
- عدم استخدام المعلومات لإغراء الموظفين أو الشركاء.
- عدم الانخراط في أنشطة تتعارض مع مصالح المنظمة.
- الالتزام ساري طوال الاتفاقية ولمدة سنتين بعدها.

8. عدم التشهير:
عدم الإدلاء بأي تصريحات تسيء إلى سمعة المنظمة أو أعضائها.

9. المسؤولية والتعويض:
إصلاح أي إخلال بالاتفاقية ومعالجة أي ضرر مباشر بالاتفاق أو التعويض بما يوافق القانون المدني السوري.

10. القانون الحاكم والاختصاص القضائي:
تطبق قوانين الجمهورية العربية السورية، بما فيها: القانون المدني، قانون حماية البيانات الشخصية، قانون العمل، وقوانين حماية الملكية الفكرية.
محاكم دمشق مختصة حصرياً.

11. حل النزاعات:
يسعى الطرفان لحل النزاع ودياً خلال 30 يوماً، وإذا فشل، يُحال إلى المحاكم المختصة.

12. اللغة والترجمة:
العربية هي اللغة الرسمية، والنص العربي هو المعتمد في حال وجود أي اختلاف.

13. قابلية الفصل:
إذا كان أي بند باطلاً، يبقى باقي الاتفاق نافذاً، ويستبدل البند الباطل ببند قانوني مناسب.

14. أحكام عامة:
- الاتفاق كامل ويحل محل أي تفاهمات سابقة.
- أي تعديل يتم بملاحق كتابية موقعة من الطرفين.

15. الإقرار والموافقة:
يقر الطرف المتلقي بقراءة وفهم الاتفاقية والتزامه الكامل بها.

الطرف الثاني (المتلقي)	الطرف الأول (المفصح)
التاريخ: ...	التاريخ: ...
المكان: ...	المكان: ...
التوقيع: ...	التوقيع: ...